غرفة جدة للقناصل :

رؤية ٢٠٣٠ سترفع حجم الاستثمارات بين السعودية ودول العالم

جدة ــ غفران إبراهيم

أكد مسؤولو غرفة جدة أن "رؤية المملكة ٢٠٣٠" التي أعلنت عنها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز "يحفظه الله" ستساهم في رفع حجم الاستثمارات بين السعودية ومختلف دول العالم، وتؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري وتفتح أسواقا جديدة أمام المنتج الوطني في عدد كبير من دول المنطقة والعالم، في ظل الرغبة الكبيرة لصناع القرار في تسريع وتيرة العمل وتحقيق أعلى معدلات النمو خلال السنوات المقبلة.

جاء ذلك خلال الحفل السنوي الذي أقامته غرفة جدة لأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل المعتمدين والفخريين والملحقين التجاريين، والذي استمر حتى ساعة مبكرة من صباح . الخميس . بالمصفق التشاركي السعودي التابع لغرفة جدة، بحضور نائب الرئيس مازن بترجي وأعضاء مجلس الإدارة والقادة التنفيذيين، ومدير عام فرع وزارة الخارجية بمنطقة مكة المكرمة السفير محمد بن احمد الطيب، وعميد القناصل الفخريين محمد بن محمود عطار وعدد من أصحاب الأعمال، وشهد الحفل حوارا اقتصاديا يهدف إلى تعزيز أواصر الصداقة بين رجال الأعمال السعوديين وممثلي الحكومات الشقيقة والصديقة في جدة.

وعبر بترجي عن سعادته بإقامة اللقاء السنوي في أعرق الغرف السعودية بوجود كوكبة من رجال السلك الدبلوماسي والقناصل، وقال: تسعى حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) إلى تعزيز وتطوير العلاقات مع جميع الدول الشقيقة والصديقة.. فالمملكة ومنذ عهد مؤسسها الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) تحمل رسالة حب وسلام للعالم أجمع، ولعل التداعيات الأخيرة التي تشهدها المنطقة حولنا والدور الكبير الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين لرأب الصدع هنا.. ودفع عجلة التنمية هناك.. دليل واضح على أن هذه الأرض الطاهرة تحمل دائما الخير للجميع.

وأضاف: إذا كانت غرفة جدة التي تحمل عراقة الماضي وطموح المستقبل تعبر عن أصحاب وصاحبات الأعمال في العاصمة التجارية السعودية، فإنها في الوقت ذاته وفي ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ تعبر عن هذه السياسة الأصيلة التي تنتهجها الحكومة الرشيدة، وتفتح كل الأبواب من أجل زيادة التعاون الاستثماري والتجاري، وجاهزة لتكون همزة الوصل في تنمية العلاقات الاقتصادية بين المملكة ودول العالم، ولاشك أن وجود أكثر من ٦٥ قنصلية عامة و٣٠ مكتب قنصل فخري وسبع منظمات إقليمية ودولية في جدة دليل على ما تتمتع به عروس البحر الأحمر جدة من أهمية كبيرة.

واستعرض عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية خلف بن هوصان العتيبي الفرص الاستثمارية والخدمات التي تقدمها غرفة جدة لبناء جسور التواصل مع العالم الخارجي، وقال: لاشك أن الوطن يقف على مشارف التطور والنهضة والتقدم بكافة صورها وأشكالها، فرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أعلن تفاصيلها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وستعزز مكانة السعودية كأكبر قوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وضمن أكبر ١٠ اقتصاديات في العالم.

وأشار أن تواجد ممثلي المؤسسات والقطاعات المسؤولة والقناصل المعتمدين لدى المملكة والقناصل الفخريين المعتمدين ورؤساء وأعضاء اللجان القطاعية بالغرفة يبرز مكانة العمل التطوعي الذي أصبح علامة بارزة في خدمات وبرامج ومناشط الغرفة المختلف ضمن مسؤوليتها الاجتماعية التي تتصدر أهدافها الاستراتيجية في دورتها الحالية والمتمثل في تطوير دور الغرفة لدعم قطاع الأعمال في تبني أنشطة وبرامج وثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال.

وأكد السفير محمد بن احمد الطيب مدير عام فرع وزارة الخارجية بمنطقة مكة المكرمة إلى أن لقاء غرفة جدة بأعضاء السلك الدبلوماسي دخل عامه التاسع كمبادرة جميلة تترجم المعاني السامية لشهر رمضان بالسعودية، ولا شك أن هذه العلاقات الطيبة والمثمرة التي نسج خيوطها الشيخ صالح كامل وسعى وحرص شخصيا على إنجاحها، تهدف إلى تعميق التعارف والتعاون بين مختلف المؤسسات وممثلي السلك الدبلوماسي والقنصلي، ولا تدخر وزارة الخارجية جهدا للتقريب بين الممثليات الدبلوماسية والقنصلية والمجتمع المدني السعودي بشتى فئاته كشريك أساسي في تفعيل علاقات التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والاجتماعية والتراثية بين الهيئات والمؤسسات السعودية وممثليات الدول المعتمدة بالمنطقة الغربية.

وثمن امين عام غرفة جدة عدنان بن حسين مندورة تواجد ما يقارب من ٤٠ قنصلا عاما وفخرياً في احتفالية غرفة جدة، وأشار إلى أن هذه اللقاءات تساهم في عرض الفرص الاستثمارية المشتركة وتفتح أسواق جديدة وفرص عديدة بين السعودية والدول الشقيقة والصديقة، لافتاً إلى أن غرفة جدة لعبت بالتعاون مع فرع وزارة الخارجية بمنطقة مكة المكرمة دوراً مهماً في تعزيز التعاون الاقتصادي ، وكانت همزة الوصل في كثير من الأحيان لمد جسور التعاون من خلال استضافتها للوفود الاقتصادية وأصحاب الأعمال في مختلف بقاع الأرض، وإبرام الاتفاقيات ومواثيق التعاون، وقد لمسنا حرص زوار المملكة على لقاء مسئولي غرفة جدة والتشاور معهم في الشأن الاقتصادي.

من جانبه.. أشار عميد القناصل الفخريين بجدة محمد بن محمود عطار إلى أهمية هذه اللقاءات التي تساهم في تعزيز التعاون بين المملكة وأقطار العالم في ظل الحراك الاقتصادي الكبير الذي تشهده السعودية في الفترة الحالية بالتواكب مع برنامج التحول الوطني، والرغبة في فتح أسواق جديدة للمنتج السعودي وتوسع الاستثمارات في الداخل والخارج.

ارتفاع إشغال فنادق العروس وانخفاض صفقات العقار ١٩٪

جدة ــ غفران إبراهيم

كشف تقرير صادر عن مركز البحوث والدراسات بغرفة جدة عن انخفاض معدلات صفقات العقار بعروس البحر الأحمر بنسبة ١٩٪ خلال العام المنصرم، مع ارتفاع معدل اشغال الفنادق إلى ٧٦٪، وسط توقعات بتضاعف عدد الغرف الفندقية بنسبة ٢٠٠٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة، وارتفاع متوسط الايجارات في سوق عقارات تجارة التجزئة بنسبة ٨٪، وشهد سوق المكاتب الإدارية أداء رائع وزيادة تجاوزت ٧٪.

وأكد الأمين العام لغرفة جدة عدنان بن حسين مندورة أن مركز البحوث والدراسات الذي يعتبر الذراع البحثي والعلمي لغرفة جدة أعد تقريرا بالتعاون مع شركة JLL العالمية، تحت عنوان "مؤشر الأسواق العقارية في مدينة جدة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧م"، بهدف تقييم النشاط الحالي في سوق العقارات واستشراف المستقبل من أجل تحديد مؤشرات وعوامل النمو لصناع القرار والمطورين العقاريين والمستثمرين في هذا القطاع الحيوي، حيث أظهر التقرير انخفاضاً واضحاً في معدل صفقات العقارات السكنية في جدة بنسبة بلغت ١٩٪ خلال عام ٢٠١٥م، بينما سجلت الفنادق في مدينة جدة معدلات اشغال بلغت ٧٦٪ خلال العام الماضي، حيث تزايدت عدد الغرف الفندقية من ٦٨٠٠ غرفة عام ٢٠١٢ إلى ٨٥٠٠ غرفة عام ٢٠١٥م في جدة، وتزايدت الوحدات المفروشة من ٧٣٥ إلى ٧٨٩ وحدة خلال الفترة نفسها، وسط توقعات بأن تتضاعف الغرف الفندقية خلال السنوات الثلاث المقبلة نتيجة اضافة أكثر من ٨ آلاف غرفة، في حين يتوقع أن تصل الوحدات السكنية المفروشة إلى ٨٤٠ وحدة سكنية مفروشة عام ٢٠١٧م.

وأعطت مدير مركز البحوث والدراسات نادية بنت خالد العمودي تفاصيل أكثر عن التقرير فقالت: تألفت أغلب الوحدات السكنية الجديدة البالغ عددها ٢٠ وحدة والتي دخلت سوق جدة خلال العام الماضي من فلل مستقلة ومباني وشقق سكنية صغيرة، ووصلت هذه المشاريع بإجمالي معروض إلى حوالي ٧٨٩ وحدة سكنية مع بداية الربع الرابع من عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يضيف انجاز مشاريع رئيسية خلال العام الجاري والعام المقبل مثل الضاحية السكنية في خليج سلمان وعدد من مشاريع برنامج إسكان عدد من الوحدات السكنية إلى السوق، بالإضافة إلى تلك الفلل المستقلة.

وأضافت: كشف لنا التقرير أنه على الرغم من عدم إنجاز أي مشاريع إسكان كبرى بأسعار معقولة في جدة خلال العام المنصرم، إلا أنه يتوفر حوالي ١٥ ألف وحدة سكنية ذات أسعار معقولة قيد الإنشاء ضمن مشروعي تطوير برنامج إسكان الضاحية السكنية في خليج سلمان، يضاف إليها ١٥ ألف وحدة قيد التخطيط.

وأشارت إلى أن تقرير JLL لسوق العقار ٢٠١٥ أكد أن أداء سوق العقار شهد انخفاضاً في سوق المبيعات بصورة أكبر وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة العدل التي تشير إلى انخفاض معدل صفقات العقار السكنية في جدة بنسبة ١٩٪ خلال عام ٢٠١٥، في حين انخفض معدل صفقات العقارات السكنية في الرياض خلال الفترة نفسها بنسبة ١١٪، ويدلل ذلك على انخفاض في عدد الصفقات على انخفاض معدل الطلب، نظراً لتحول عدد أكبر من شاغلي العقارات إلى سوق الإيجار، واستشرافاً للمستقبل.. فمن المتوقع تواصل نمو ايجارات الشقق خلال العام القادم ولكن بمعدل أقل من الذي تحقق في عام ٢٠١٥م، حيث ينتظر أن تشهد مبيعات الفلل تغييراً طفيفاً وقد يتغير هذا الاتجاه مع صدور اللوائح الخاصة بضريبة الأراضي البيضاء.

ووفقاً لما خلصت إليه شركة JLL .. أشار التقرير إلى اخفاق الكثير من الفنادق قيد الإنشاء في الدخول إلى سوق العقار، حيث لم يشهد عام ٢٠١٥ سوى افتتاح راديسون بلو بلازا الذي يضم ١١٢ غرفة فندقية فحسب، وظل قطاع الشقق الفندقية التي تتمتع بجودة خدمية عالية أكثر نشاطاً في الرياض مع اضافة فندقين في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م، وهما أسكوت شارع صاري وسيتادين شارع السلامة، ويتوقع أن يتم تسليم حوالي ٨ آلاف غرفة فندقية في جدة خلال السنوات الثلاث المقبلة وهو ما يمثل ضعف المعروض حاليا.

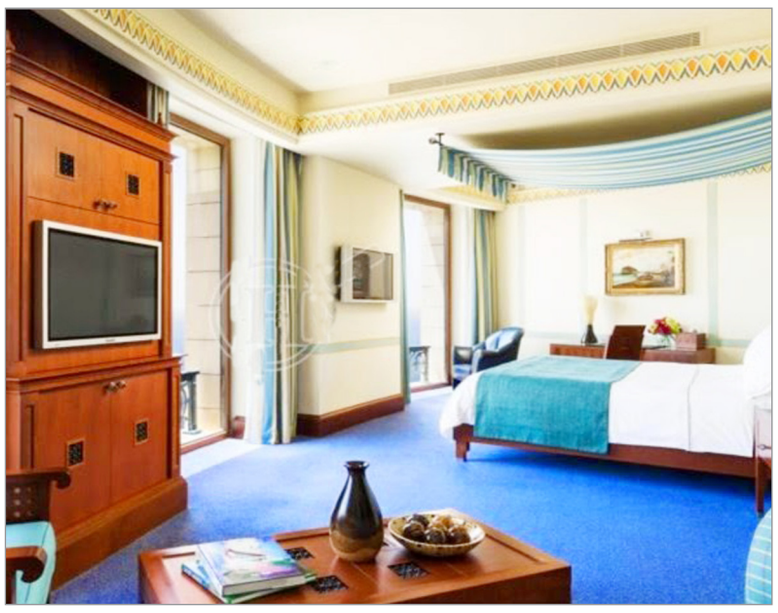

مركز توحد للبنات وخدمات للتربية الخاصة بتعليم مكة

مكة المكرمة - احمد الاحمدي

أصدرت وزارة التعليم قرارا بالموافقة على إحداث أول مركز توحد للبنات وأول مركز خدمات التربية الخاصة بالإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة وبذلك تكتمل الرعاية لهذه الفئة الغالية من البنين والبنات.

وأبان المدير العام للتعليم بمنطقة مكة المكرمة الأستاذ محمد بن مهدي الحارثي بأن هذا القرار يعد بشرى لأهالي مكة وأولياء أمور الطالبات من هذه الفئة التي طالما انتظرته أسرهن بفارغ الصبر، حيث يعد المركز أول مركز للتوحد للبنات وأول مركز خدمات مساندة للفئة الخاصة بتعليم مكة والذي سعيت إليه الإدارة وبذلت كافة جهودها بالتخطيط المنهجي المسبق لتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية لهذه الفئة الخاصة في مجتمعنا، مثمنا دور وزارة التعليم في تسهيل عملية إحداث المركزين، مقدرًا جهود كل من بادر وساهم ودعم في التخطيط لهما، مؤكدا بأنه ستثمر هذه الجهود في إلحاق طالباتنا من هذه الفئة بالمركز وتزويدهن بالتحصيل العلمي المناسب لهن مما يحقق المشروع الوطني للتعامل مع اضطراب التوحد واضطرابات النمو الشامل وتطوير قدراتهم وتفعيل دورهم الاجتماعي لضمان مستقبل مشرق لهم مما يتوافق حاليا مع رؤية السعودية ٢٠٣٠، مشيرا إلى أن إدارة تعليم مكة بكافة إداراتها قد أعدت العدة كما نظمت تشكيلاتها الإدارية المخصصة لذلك.

علما بأن من أهم الخدمات التي يقدمها مركز التوحد: دراسة حالة الطفل التوحدي وأسرته، التقييم الشامل للطفل وتحديد مستوى قدراته في المجالات النمائية والمهارات، العمل على تفعيل برامج التدخل المبكر، تقديم خدمات تدريبية وتأهيليه في كافة المجالات، تقديم خدمات الإرشاد الأسري والتدريب لأسر الأطفال، متابعة وتوفير كل جديد في كافة البرامج المقدمة للطفل من برامج أساسية وبرامج مساندة ، العمل على توفير الكوادر البشرية والكفاءات المتخصصة وتدريبها وتطويرها وتقييم أدائها.

اجتماع مجلس هيئة الاستثمار

الرياض - واس

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار اجتماعه الواحد والثمانين، برئاسة معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي ، وبحضور ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار وممثلين للقطاع الخاص.

وناقش المجلس الدور المطلوب من الهيئة في المرحلة المقبلة لتحقيق رؤية المملكة الإستراتيجية ٢٠٣٠، وآليات التنفيذ الفعال والسريع لمبادرات التحول الوطني ٢٠٢٠ المتعلقة بالاستثمار، ومنها البرنامج الوطني لتعزيز تنافسية بيئة الاستثمار بالمملكة، والهادف إلى إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، ورصد وحل المعوقات التي قد تواجههم، نحو الوصول بتنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة لمصاف أفضل الدول في العالم، وفقاً لمعايير ومؤشرات التنافسية العالمية بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبإشراف ومتابعة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ورفع تقرير شهري لسمو رئيس المجلس متضمنا حصر ما تم إنجازه من قبل كل جهة حكومية مشاركة في البرنامج، والتحديات التي تواجه تنفيذ البرنامج لتذليلها أولا بأول.

د. ماجد القصبي

كما ناقش المجلس مبادرة إنشاء مراكز خدمة نموذجية موحدة لخدمة المستثمرين ، وتطوير فرص استثمارية كبرى في عدد من القطاعات الواعدة وآليات رفع نسبة المحتوى المحلي والتوطين في المشروعات المقامة في المملكة . وتطرق المجلس كذلك إلى الدور الذي تقوم به اللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مؤخرًا لتحفيز القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تنفيذ المزيد من المشروعات التنموية في مختلف مناطق المملكة ، وتحفيز الاستثمارات.